● أخبار قصيرة

نقف بكل قوة في المتاريس اللوجستية للبلاد

قال الأمين العام لرابطة الملاحة البحرية الإيرانية والصناعات ذات الصلة، رداً على التصريحات التدخلية في شؤون إيران التي صدرت عن الرئيس الأمريكي: إننا نقف بكل قوة في المتاريس اللوجستية للبلاد، وسنواصل دعم وإسناد الاقتصاد الوطني.
وصرح مسعود بُلمه، الأحد، لمراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»: بأنه ينبغي التأكيد على إنناخلال فترة الدفاع المقدس وحرب الإثني عشر يوماً المفروضة كنّا حاضرين بكل قوة في خطوط الإسناد اللوجستي، وأسهمنا بصورة كاملة في دعم الاقتصاد الوطني وحمايته. وأوضح أن زملاءه خلال الحرب الـ١٢ يوماً المفروضة الأخيرة أبدوا روحاً عالية من التضحية والمسؤولية، حيث واصلوا الصمود في مقار الشركات، بما مكّن من إدارة وتوجيه العمليات التنفيذية والأنشطة المرتبطة بالخدمات الموانئية والبحرية في البلاد دون انقطاع.
كما أكد بُلمه بأنه «يجب على ترامب أن يدرك بأننا، وتحت الراية المقدسة للنظام الإسلامي، ماضون في أداء واجبنا بوصفنا جنوداً في الجبهة الاقتصادية، وسنبذل أرواحنا وأموالنا ودماءنا دفاعاً عن هذا الوطن العريق وصونا لكرامته». وأضاف: أن «تطور الاقتصاد الوطني، إلى جانب مواجهة تهديدات أعداء النظام، كانت ولا تزال في صلب الاهتمام»؛ مشيراً إلى أن «الارتقاء بقطاع الملاحة والنقل البحري يحتل موقعاً محورياً في هذا الإطار، ولا سيما في ضوء توجيهات سماحة قائد الثورة الإسلامية بشأن تعزيز الاقتصاد البحري، حيث أضحى هذا المسار أكثر حضوراً ووضوحاً على جدول الأعمال».

تخليص أول شحنة تجارية من منطقة قصرشيرين الحرّة

مع إصدار التراخيص الاقتصادية، تمّ تخليص أول شحنة من البضائع التجارية من منطقة قصر شيرين الحرة، ودخلت المنطقة رسمياً مرحلة تنفيذ الأنشطة الاقتصادية.
وتمّ تخليص أول شحنة من البضائع التجارية من منطقة قصرشيرين الحرة بعد الحصول على التراخيص القانونية والاقتصادية اللازمة، ما شكّل بداية لتفعيل الأنشطة التجارية في المنطقة، ومهّد الطريق لازدهار التجارة الحدودية في غرب البلاد.
يأتي هذا الإجراء ضمن إطار سياسات التنمية الكلية لمنطقة قصر شيرين الحرة، ويهدف إلى تيسير العمليات التجارية، وجذب المستثمرين، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية. ويُعدّ تخليص البضائع نقطة تحوّل في دخول المنطقة مرحلة التنفيذ.
ومع انطلاق هذه العملية، يُتوقع أن تُفعّل القدرات الاقتصادية لمنطقة قصر شيرين الحرة تدريجياً، وأن تُوفّر المنصة اللازمة لزيادة التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية في المنطقة.
كما أنه وفقًا للخطط الموضوعة، في المستقبل القريب ومع بدء تنفيذ مشروع تسييج المنطقة واستمرار تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتطوير، ستكتسب عملية تطوير منطقة قصر شيرين الحرة مزيدًا من الزخم وسيتم تحقيق إنجازات جديدة في هذا الاتجاه.

رئيس الجمهورية، في اجتماع اللجنة المركزية لمكافحة تهريب البضائع والعملات:

مكافحة تهريب الوقود يجب أن تبدأ من المصادر الرئيسية

الوفاق/ ترأس رئيس الجمهورية الدكتور مسعود بزشكيان، صباح الإثنين، اجتماعًا بحضور رؤساء وممثلي الأجهزة المسؤولة، لاستعراض نتائج وإنجازات اجتماع «اللجنة المركزية لمكافحة تهريب البضائع والعملات» من العام الماضي، والذي أدى إلى إصدار «تعليمات مؤلفة من ٢٤ مادة للوقاية من تهريب الوقود ومكافحته».
ووفقًا للتقارير المقدمة في الاجتماع من قبل مسؤولي اللجنة المركزية لمكافحة تهريب البضائع والعملات، ووزارة النفط، ووزارة الأمن، ووزارة الطاقة، ووزارة الطرق والتنمية الحضرية، فإنه خلال الفترة المنقضية منذ إبلاغ وبدء تنفيذ هذه التعليمات؛ وعلى الرغم من أن الإجراءات التنفيذية لجزء من مهامها لا تزال قيد التنفيذ، فقد زادت كميات الوقود المهرب المضبوطة فعليًا بمقدار ٧٦٤ مليون لتر. هذا الرقم لم يوقف فقط اتجاه الزيادة السنوية في الاستهلاك بنسبة ٤٪، بل تسبب أيضًا في انخفاض إجمالي الاستهلاك بنسبة ٤٪، مما أعاد استهلاك البلاد إلى مستوى عام ٢٠٢٣، كما أدى هذا الإنجاز إلى وصول حاجة البلاد من استيراد الديزل إلى الصفر في عام ٢٠٢٥.
وأكد الدكتور بزشكيان على أن مكافحة تهريب الوقود تكون فعالة عندما يتم التعامل مع مصدر ومنشأ المخالفة، مضيفًا: التعامل مع العاملين الصغار في هذا المجال لا يحل المشكلة فحسب، بل يمكن أن يخلق توترات اجتماعية أيضًا. يجب التعامل مع العوامل الأولية والمصادر الرئيسية، بغض النظر عن أي نوع من الانتماءات التي قد تكون لديهم، ويجب في الواقع أن يكون التعامل مع أولئك الذين يتدخلون من داخل النظام في إخراج الوقود من سلسلة التوزيع الرسمية أكثر جدية.
وأشار رئيس الجمهورية، في معرض حديثه عن بعض الأجزاء الأخرى من التقارير المقدمة في هذا الاجتماع بشأن الثغرات التي يتسرب منها الوقود خارج شبكة التوزيع الرسمية، إلى أنه «مع الأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في مجال التكنولوجيا والمعدات، فإن المراقبة الدقيقة لمستويات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ممكنة تمامًا»، وقال: تصميم وتشغيل هيكل مناسب هو الطريقة الأكثر فعالية لإدارة الاستهلاك ومنع التهريب.

التركيز على مشاريع سكك الحديد ذات الأولوية

في سياق آخر، أكد رئيس الجمهورية على ضرورة إصلاح المناهج السابقة في تنفيذ خطط التنمية الوطنية، وقال: إن الحكومة تركز جهودها على إنجاز مشاريع سكك الحديد ذات الأولوية، لاسيما ممرات الشرق - الغرب والشمال -الجنوب، ودائرة سكك الحديد في طهران وضواحيها.
وفي أعقاب تأكيد الرئيس بزشكيان على إعطاء الأولوية لتسريع إنجاز مشروعي الممرين الشرقي - الغربي والشمالي - الجنوبي، وتطوير النقل العام في محافظة طهران وضواحيها بالاعتماد على خطوط سكك الحديد، عُقد اجتماع صباح الأحد، لمراجعة إجراءات وزارة الطرق والتنمية الحضرية والجهات المسؤولة الأخرى في هذا الشأن، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الاجتماعات السابقة.
وتضمّن الاجتماع بندين رئيسيين: مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ مشروع تطوير خط سكك الحديد الدائري لمحافظة طهران وضواحيها، بما في ذلك التقسيم الجغرافي لأقسام المشروع المختلفة، وتحديد المهام واختيار المسؤول عن كل قسم ومنفذه، وتحديد آلية تنفيذ المشروع في كل قسم؛ ومراجعة حلول التمويل لمشاريع سكك الحديد ذات الأولوية في البلاد، بما في ذلك الممرين الشرقي - الغربي والشمالي - الجنوبي وخط سكك الحديد الدائري لمحافظة طهران.
وخُصص الجزء الأكبر من الاجتماع لعرض آراء ومشاكل ومطالب الناشطين والمستثمرين في قطاعات البنية التحتية للنقل، والمقاولين المنفذين لمشاريع سكك الحديد والطرق، ومصنعي معدات النقل بسكك الحديد، وعدد من أعضاء معهد أبحاث النقل بجامعة شريف للتكنولوجيا الحاضرين في الاجتماع.

الحكومة تركز جهودها على إنجاز مشاريع سكك الحديد ذات الأولوية، لاسيما ممرات الشرق - الغرب والشمال - الجنوب، ودائرة سكك الحديد في طهران وضواحيها

وفي هذا الاجتماع، أكد الرئيس بزشكيان على أن أولوية الحكومة في قطاع النقل، بل وفي قطاعات التنمية والبنية التحتية الأخرى، هي إنجاز مسارات الممرات الشرقية - الغربية والشمالية - الجنوبية بأسرع وقت ممكن؛ بالإضافة إلى الطريق الدائري لسكك الحديد في طهران وضواحيها، وصرح قائلاً: لقد كُلّفت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية بتوجيه تركيز تخصيص الموارد (المحلية أو الأجنبية، بالعملة الأجنبية أو الريال) نحو هذه المشاريع لإنجازها واستخدامها بأسرع وقت ممكن. وأضاف: تسعى الحكومة الرابعة عشرة إلى إزالة العقبات في المجالين التنفيذي والتنموي، ومن أهمها تلك التي تعترض سبيل تسهيل وتسريع إنجاز هذه المشاريع.
وأوضح: أن هنالك اختلالات عديدة ومتمركزة موروثة في مختلف المجالات، لم يعد من الممكن استمرارها بأي شكل من الأشكال، ويجب معالجتها، وقال: نظراً للضائقة المالية، وبدلاً من تشتيت الموارد بين مشاريع عديدة لا تكفي حتى لإتمامها، نسعى لإعطاء الأولوية للمشاريع التي تستحق تخصيص الموارد لها، وضمان تشغيلها بأسرع وقت ممكن.
كما استجاب رئيس الجمهورية لآراء ومطالب ممثلي القطاعات المختلفة الحاضرين في الاجتماع، وطلب منهم صياغة مطالبهم وتقديمها في شكل مقترحات تنفيذية محددة بحلول الاجتماع القادم، ليتم مراجعتها والموافقة عليها.

عراقجي، خلال اجتماع منتدى روّاد الأعمال الإيرانيين:

رفع العقوبات والمساعدة في تحسين الاقتصاد من أهم مهام وزارة الخارجية

قال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي: إن الجهود المبذولة لرفع العقوبات والمساعدة في تحسين اقتصاد البلاد مهمتين هامتين لوزارة الخارجية، وقد دخلت الدبلوماسية الاقتصادية المرحلة التشغيلية من هذا المنظور.
وفي اجتماع منتدى رواد الأعمال الإيرانيين، الذي حضره وزير الخارجية، جرى نقاش وتبادل للآراء حول دور ومكانة وزارة الخارجية في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية للبلاد.
وأكد عراقجي، في هذا الاجتماع، على أهمية القضايا الاقتصادية في السياسة الخارجية، مضيفاً: إن الجهود المبذولة لرفع العقوبات والمساعدة في تحسين اقتصاد البلاد مهمتان هامتين لوزارة الخارجية، وقد دخلت الدبلوماسية الاقتصادية المرحلة التشغيلية من هذا المنظور.
وفي إشارة إلى النهج الميداني للجهاز الدبلوماسي في دعم المشاريع الاقتصادية، قال عراقجي: إن التواجد بجانب المشاريع، وحل القضايا المصرفية والنقل والقانونية، وتسهيل مسار التعاون مع الشركاء الأجانب، هي من بين المحاور الرئيسية لهذا النهج.
واعتبر وزير الخارجية أن دور رواد الأعمال والناشطين الاقتصاديين أساسي في تعزيز القوة الوطنية، مبيناً أنه من خلال دعم القطاع الخاص وتسهيل المعاملات الاقتصادية، تجعل وزارة الخارجية مسار التعاون مع الشركاء الأجانب، خاصة في المنطقة ومع الجيران، أكثر سلاسة وفعالية.
من جانبهم، قدّم أعضاء منتدى رواد الأعمال آراءهم واقتراحاتهم بشأن التحديات والعقبات التي تواجه الأنشطة الاقتصادية، وأكدوا على ضرورة تعزيز التفاعل بين القطاع الخاص والجهاز الدبلوماسي.

السفير البيلاروسي في إيران:

جابهار أفضل منصة للاستثمار وانتاج وتجميع المعدات البيلاروسية

وصف السفير البيلاروسي في إيران المنطقة الحرة لجابهار بأنها «أفضل منصة للاستثمار المشترك وإنشاء وحدات إنتاج وتجميع للمعدات البيلاروسية في إيران»، مشيراً إلى الإمكانيات الاستراتيجية للمنطقة.
وخلال اجتماع مشترك مع رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمنظمة المنطقة الحرة لجابهار محمد سعيد أربابي، والذي حضره ممثلون عن وزارة الصناعة والمناجم والتجارة الإيرانية ومنظمة التجديد والتنمية الصناعية في إيران «إيدرو»، قال دميتري كالتسوف: إن الاستفادة من البنية التحتية للنقل في إيران، لاسيما ميناء جابهار الاستراتيجي، سيوفر إمكانية تصدير المنتجات البيلاروسية إلى إيران وبلدان أخرى بتكاليف منخفضة.
وأشار كالتسوف إلى العلاقات السياسية الوثيقة بين طهران ومينسك، واعتبر تطوير التعاون الاقتصادي والصناعي من أولويات العلاقات الثنائية، مضيفاً: بيلاروسيا مستعدة لتوسيع التعاون في مجال إنتاج وتجميع أنواع مختلفة من المعدات الزراعية والمعدات الصناعية والتقنيات ذات الصلة، ولدينا اهتمام كبير بإنشاء ورش عمل ووحدات تجميع في مناطق ذات ميزات خاصة مثل جابهار.
وشدّد السفير البيلاروسي على ضرورة إجراء دراسات اقتصادية وفنية مشتركة لإنشاء وحدات الإنتاج والتجميع، موضحاً: الزيارة الميدانية للقدرات والمواقع الصناعية في جابهار خلال هذه الزيارة التي تستمر يومين سيكون لها دور كبير في تحديد مجالات التعاون العملي والتنفيذي في المستقبل.

جابهار أكثر من مجرد ميناء

من جانبه، أكد المدير التنفيذي لمنظمة المنطقة الحرة لجابهار أن موقع جابهار الاستراتيجي لا يقتصر على كونه ميناء فقط، بل يُعدّ «حلقة وصل بين إيران ودول أوراسيا ورابطة الدول المستقلة وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا»، مضيفاً: يمكن لجابهار أن تصبح ممرا آمنا واقتصاديا لتصدير المنتجات البيلاروسية الى الأسواق الإقليمية والعالمية».
وأشار محمد سعيد أربابي إلى القدرات البيلاروسية في تصنيع المعدات الزراعية والثقيلة، ووصف إنشاء وحدات إنتاج أو تجميع لهذه المعدات في جابهار بأنه «فرصة نادرة للوصول إلى أسواق يزيد عدد سكانها عن ٣ مليارات نسمة»، معلناً استعداد منظمة المنطقة الحرة لجابهار لتقديم الأراضي وتوفير الحوافز الاستثمارية، ومن بينها الإعفاء الضريبي لمدة ٢٠ عاما وتخفيض الرسوم الجمركية أمام المستثمرين البيلاروسيين.
وأشار أربابي إلى الخبرة المشتركة بين إيران وبيلاروسيا في مواجهة العقوبات، قائلاً: يمكن لهذه الظروف أن تمثل أرضية لتأسيس تعاون صناعي أعمق، وبالتعاون مع منظمة التجديد والتنمية الصناعية في إيران وشركات مثل شركة إنتاج المعدات الثقيلة، يمكن إنشاء مجمع صناعي قوي لتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال المعدات الزراعية والثقيلة.
وأوضح المدير التنفيذي لمنظمة المنطقة الحرة لجابهار أن هذه الزيارة تأتي في إطار «تعزيز العلاقات الاقتصادية، وتطوير التعاون الصناعي، واستكشاف فرص الاستثمار المشترك بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية بيلاروسيا، مع التركيز على المنطقة الحرة لجابهار».
تجدر الإشارة إلى أن السفير البيلاروسي في إيران دميتري كالتسوف، قد قام برفقة المستشار التجاري البيلاروسي في إيران فياتشيسلاف كوديموف، والسكرتيرة الثالثة في السفارة البيلاروسية فاليريا ليشتشينكو، بزيارة ميدانية إلى مجمع مُكران للصلب ومجمع البتروكيماويات، إضافة إلى مرافق المنطقة ذات القدرات التجارية والسياحية وخدمات العبور، حيث عقدوا لقاءات ومحادثات مع مديري هذه المشاريع.